دراسة العلاقة الديناميكية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017).

Studying the dynamic relationship between trade openness and economic growth in Algeria during the period 1980-2017.

فرحول ميلود[1]، بوكدرون يوسف[2]

[1] طالب دكتوراه، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر. ferhoul90@gmail.com

[2] أستاذ محاضر " أ "، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر. Youcef_mag2007@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 01-09-2019 تاريخ القبول: 02-10-2019 تاريخ النشر:01-01-2020

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة الديناميكية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، ومن خلال استخدامنا لتقنيات القياس الفني وبالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية بعدد 37 مشاهدة وبالاستعانة ببرنامج Eviews توصلنا إلى وجود علاقة ايجابية بين متغير الانفتاح التجاري والمتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر، هذا وتؤكد جذور النظرية الاقتصادية وبداية من الإسهامات الفكرية التقليدية أن تبني سياسة الانفتاح التجاري يعتبر كمحرك للنمو الاقتصادي، كما بررت ذلك الكثير من النماذج الحديثة والتي سلطت الضوء على طبيعة هذه العلاقة، إذ توصلت بأن هذا التوجه التجاري يمنح الدول الكثير من المزايا تتجسد أهمها في تمكين القطاعات الإنتاجية استغلال مواردها المتاحة والممكنة استغلالا أمثلا يرقى بها لبلوغ مستوى الأحجام المثلى وما يرافقها من تحكم في التكاليف لتصبح قادرة على تصريف فوائض إنتاجها إلى الأسواق الخارجية بكل كفاءة، فضلا عن دعمها لفنون الإنتاج.

كلمات مفتاحية: نمو اقتصادي، انفتاح تجاري.

تصنيف JEL : C32، F43، O40.

Abstract:

The objective of this paper is to study the dynamic relationship between trade openness and economic growth in Algeria during the period 1980-2017, and through our use of technical measurement techniques, based on 37 series time series data, using Eviews, we found a positive relationship between the variable of trade openness And the dependent variable of long-term economic growth in Algeria. The roots

of economic theory and the beginning of traditional intellectual contributions confirm that the adoption of a policy of trade openness is seen as an engine of economic growth, Which highlighted the nature of this relationship, as it concluded that this trade orientation gives countries many advantages, the most important of which is to enable the productive sectors to exploit their available and potentially exploitable resources to reach the optimum sizes and the accompanying costs to be able to discharge their production surpluses Foreign markets efficiently, as well as supporting production arts.

Keywords: Economic growth; Trade openness.

Jel Classification Codes: O40, F43, C32.

المؤلف المرسل: فرحول ميلود، ferhoul90@gmail.com

1. مقدمة:

تشكل التجارة الدولية منذ القدم عنصر اهتمام وتفكير لدى الاقتصاديين والمفكرين الأوائل، بل وأكثر من هذا فالتجارة الدولية كانت ولازالت من المواضيع التي تسيل الكثير من الحبر لدى الباحثين الاقتصاديين الذين اهتموا بتحديد أهمية هذا النشاط الاستراتيجي في بناء الهيكل الاقتصادي للدول على اختلافها، فبالرجوع إلى محتوى غالب النظريات والإسهامات الفكرية بدءا بالتيار الفكري التقليدي وصولا إلى النظريات الحديثة نكتشف بأن فرضية تحرير المعاملات التجارية كانت من الفروض الأساسية التي لم يتخلى عنها الفكر الاقتصادي على مر قرون من الزمن، الأمر الذي زاد من أهمية هذا الموقف التجاري الذي تلتزم فيه الدول بعدم التصدي لتدفق السلع والخدمات من وإلى العالم الخارجي، وبذلك أصبح يمثل الانفتاح التجاري متغيرا أساسيا ضمن دالة النمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي يعتبر من بين الأهداف التي تسعى إليها الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، فضلا عن هذا تعتبر سياسة تحرير التجارة الخارجية عاملا أساسيا يدعم حركية الاقتصاد من خلال تمكين القطاعات الإنتاجية وأطراف النشاط الاقتصادي استغلال وتخصيص الحد الأدنى من الموارد المتاحة والممكنة بكل كفاءة وفاعلية، وبذلك انتشرت قناعات على المستوى الدولي تقر بأن الانفتاح على الأسواق الخارجية قد يبدو هو الخيار الأمثل والاستراتيجي الذي يدعم قوة النشاط الاقتصادي، كما أنه قادر على خلق شروطا مواتية للنمو الاقتصادي المستدام، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تستفيد في ظل تبني سياسة الانفتاح التجاري من مزايا عدة أهمها تكمن في سد فجوة الدخل والتكنولوجيا بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة، فضلا عن منح القطاعات الإنتاجية أنماط حديثة في التسيير والإدارة بفضل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر نحوها.

هذا وقد ساهمت التغيرات التي شهدها العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن المنصرم في بروز ملامح نظام اقتصادي عالمي حديث تحكمه مبادئ الليبرالية وقواعد اقتصاد السوق، إذ أضحت

تدعوا فيه المؤسسات الدولية الثلاثة التي يرتكز عليها هذا النظام الحديث إلى ضرورة رفع كل القيود التي تعوق تدويل المبادلات التجارية، وهو ما نتج عنه ارتفاع كبير في حجم التجارة الدولية كما رافق ذلك ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي في الكثير من الدول لاسيما منها الصاعدة، ولعل تجربة دول جنوب شرق آسيا تعتبر من التجارب الرائدة التي أثبتت أهمية هذا التوجه التجاري، حيث استطاعت من خلال انفتاحها تجاريا على الاقتصاديات الخارجية تحقيقي معدلات نمو اقتصاد جد مقبولة وفي فترة وجيزة جدا، الأمر الذي دفع الكثير من الدول النامية بالإسراع نحو تبني هذه السياسة رغبة منها تحسين مستوى أدائها الاقتصادي ومحاولة منها الاندماج في الاقتصاد العالمي، خاصة وأنه أضحى يتجه نحو التكتلات الاقتصادية.

ولعل الجزائر من الدول النامية التي لم تستطع البقاء بمنأى عن ما يحدث في الاقتصاد العالمي خاصة بعدما أن فشلت في تحقيق أهدافها الاقتصادية العامة خلال مسار تنموي دام لأكثر من ربع قرن من التسيير الاشتراكي، حيث كشفت الأزمة البترولية لسنة 1986 عن مدى هشاشة القطاعات الإنتاجية المحلية من جهة وعن تبعية الاقتصاد الجزائري للقطاع المحروقاتي من جهة ثانية، إذ أن تفاقم أزمة الدين الخارجي والارتفاع في معدلات الفائدة عنه أمام انخفاض عائدات الجباية النفطية ساهم في بروز أزمة مالية كادحة كادت أن تعصف مرة ثانية بسيادة الوطن، الأمر الذي دفع الحكومة للبحث عن مخارج لهذه الوضعية الصعبة، فقد سارعت الجزائر لطلب يد المساعدة من المؤسسات الدولية والتي فتحت أمامها فرصة لجدولة ديونها أمام الالتزام ببرامج لإصلاحات اقتصادية واسعة التزمت من خلالها الجزائر بسياسة تحرير التجارة الخارجية، وقد يظهر ذلك جليا من خلال تقديمها لمذكرة الانضمام للـ GATT مع منتصف سنة 1989، كما أنها واصلت مساعيها لعقد اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف تلتزم من خلالها بهذا التوجه التجاري، إذ تعتبر اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية من أهم تلك الاتفاقيات، لكن لم تبق الجزائر عزمها ونيتها في مواصلة التزامها بسياسة تحرير التجارة الخارجية خاصة بعدما أن سجلت مرة أخرى أزمة مالية كادحة مع منتصف سنة 2014 والناتجة عن انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية، أين حاولت مراجعة قراراتها اتجاه تحرير التجارة الخارجية وفتح السوق الجزائر على مصارعها أمام الاقتصاديات الأجنبية.

مما سلف تتضح لنا معالم إشكالية دراستنا والتي يمكن بلورتها في السؤال الجوهري التالي:

- ما طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017؟

وللإجابة على إشكالية دراستنا ارتأينا إرفاق هذا التساؤل الجوهري بمجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ماذا نعني بالانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؟

- ما هي أهم المقاربات النظرية التي حاولت تفسير العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؟
- ما أثر مؤشر الانفتاح التجاري على مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017؟

من أجل معالجة إشكالية دراستنا سنحاول اختبار صحة الفرضيات التالية:

- تشيد الكثير من النظريات المفسرة للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي بأهمية هذه السياسة في دعم قوة النشاط الاقتصادي.
- قد تكون هناك علاقة ذات دلالة إحصائية على المدى البعيد بين مؤشر الانفتاح التجاري ومؤشر الناتج الداخلي الحقيقي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

تهدف الدراسة إلى إبراز أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال استخدام أهم الأدوات الإحصائية المتخصصة في التقدير والقياس.

- استعراض أهم المقاربات النظرية التي حاولت تفسير العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.
- إبراز دور الأساليب الكمية في تقدير العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

لمعالجة موضوع الدراسة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو الأسلوب الذي يمكننا من إعطاء تحليل دقيق لكل الظواهر الاقتصادية التي سنتعرض لها في سياق الدراسة، خاصة في إطار تحديد أهم المواقف النظرية التي استعرضت العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى استخدام أهم الطرق الإحصائية والمعروف بطريقة المربعات الصغرى، هذا وتمت معالجة البيانات الخاصة بالدراسة القياسية عن طريق برنامج Eviews 9.

2. التأصيل النظري للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

أصبحت التجارة الخارجية ضرورة وحقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها، إذ تعتبر من أهم الأنشطة الاقتصادية التي ترتكز عليها الدول في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية، وبل أكثر من ذلك لما تقتضيه الحاجة الاقتصادية من تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج، خاصة وأنها تمثل الحل الوحيد لجميع الدول للخروج من حالة العزلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

فقد اختلفت النظريات المفسرة لعلاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي باختلاف العصر والمدرسة الفكرية التي ينتمي إليها كل مفكر اقتصادي، والتي تمثل تجارب سابقة نجحت في الدول المتقدمة والتي أعطى لها المفكرون أسلوب التعميم لأجل تحقيق الانطلاقة الاقتصادية، بحيث تعاقبت عبر العصور النظرية تلوى الأخرى، في محاولة متكاملة وليست متعارضة، تبحث من خلالها في دراسة وتحليل مشكلة التبادل التجاري الذي يحقق مكاسب وأهداف أطراف التبادل.

1.2 مفاهيم عامة حول الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

يعتبر الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من المفاهيم الاقتصادية العالمية والتي لاقت اهتمام كبير لدى الفكر الاقتصادي، إذ تعددت وجهات النظر في تحديد مدلولها النظري الدقيق، فمع تطور الظروف الاقتصادية العالمية تطورت الإسهامات الفكرية وأخذت هذه المفاهيم تتحدد بشكل دقيق، فقد كان يعبر عن الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي التقليدي عدم تدخل الدول في النشاط التجاري الخارجي، ليتسع هذا المفهوم فيما بعد ليعبر عن سياسة دقيقة تعتمد على إجراءات كمية، سعرية، إدارية، تنظيمية تسهل عملية ممارسة الفعل التجاري مع الخارج، هذا ويعتبر النمو الاقتصادي أيضا من المفاهيم التي عرفت تطورا عبر إسهامات نظرية متسلسلة بدأت أولا بحصره ضمن معيار الدخل وقدرة البلد على تحسين مستوى الرّفاه لأفراد المجتمع والذي كان يحدد بنصيب الفرد من الدخل الكلي، ليشمل فيما مفهومه الواسع أبعاد تتعلق بالجانب الاجتماعي والهيكلي الذي يخص البيان الاقتصادي للدول، وفيما يلي سنحاول تقديم لكل منهما مفهوم إجرائي.

1.1.2. مفهوم الانفتاح التجاري

تعددت المحاولات في تعريف الانفتاح التجاري لكن أجمعت أغلبها على أنه يمثل موقف أو سياسة من سياستي التجارة الخارجية والتي تعتمد عليها دولة ما في إطار تبني جملة من الإجراءات التي تسمح لها برفع كامل القيود السّعرية والتنظيمية والكمية وحتى الإدارية لتضمن تسيير علاقاتها التجارية مع أطراف التبادل الدولية والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي بما يكفل لها تحقيق الأهداف الاقتصادية وحتى السياسية والاجتماعية.

يعرف كل من '**جاغديش باغواتي**' و'**كروغر**' الانفتاح التجاري بأنه "سياسة تنتهجها دولة ما والتي تلزمها بتقليل درجة التحيّز ضد صادرات الدول الأجنبية رغبة منها للاندماج في الاقتصاد العالمي وفتح أسواقها المحلية على الأسواق الخارجية، إذ يتطلب منها العمل على إلغاء التراخيص المتعلقة بالاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية والمرور لعقد اتفاقيات تجارية لضمان مصلحتها التجارية في الخارج لكن قد يرافق ذلك التزامها بعملية التفكيك التدريجي للقيود السّعرية"**(Edwards, 1993, p. 1367)**، هذا ويعبر الانفتاح التجاري عن مدى تفتح الأسواق المحلية على الأسواق الدولية، ولذلك قد دأب الفكر الاقتصادي إلى تحديد عدة مؤشرات لقياسه، إلاّ أن غالب الدراسات التي كان لها السبق في التعرض لهذا الموضوع تؤكد بأن مؤشر الانفتاح التجاري **Trade Openness** هو المؤشر الأكثر استخدام لقياسه والذي يعبر عنه بنسبة مجموع التجارة الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام كما توضحه الصيغة التالية:

$$Trade\ Openness = \frac{\sum X + M}{GDP} \times 100$$

حيث: X حجم الصادرات، M حجم الواردات، GDP حجم الناتج الداخلي الإجمالي.

2.1.2. مفهوم النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن تعريفه بأنه: "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين، غير أن هناك من يعتبر أن النمو الاقتصادي هو يعبر عن الزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي" (الظاهر، 1999، صفحة 39)، أما المفكر الاقتصادي **Simon Smith Kuznets** فيعرف النمو الاقتصادي في كتابه الشهير "**النمو والهيكل الاقتصادي**" بأنه: "ظاهرة كمية والمتمثلة في الزيادة المستمرة في الناتج الإجمالي مع الزيادة في عدد السكان"(Régis Bénichi, 1990, p. 44) ، من خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف إجرائي شامل للنمو الاقتصادي، إذ يمكن القول أنه يمثل الزيادة في القدرة الإنتاجية التي تساهم في الزيادة الحقيقية للدخل القومي وما يرافقها من الزيادة في نصيب الفرد من هذا الدخل والتي تكون مبنية على عدة عوامل أهمها التحسين في نوعية الموارد المتاحة والقدرة على استغلالها استغلالا أمثلا، والتحسين كذلك في المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج، والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية المرافقة لذلك، كما أنه لابد أن يرافق النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الداخلي الحقيقي وليس النقدي.

2.2 موقف المدرسة الكلاسيكية من العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

إن ظهور النظرية الكلاسيكية كان في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كرد فعل على آراء المذهب التجاري المركنتيلي والذي كان يقضي بأن المعادن النفيسة هي المقياس الأساسي لقوة اقتصاد الدولة في ذلك الحين، وعلى خلاف ذلك هاجم الفكر الكلاسيكي آراء المذهب التجاري وأخذ على عاتقه تبيان فوائد التبادل التجاري بين الدول، حيث جاءت النظرية الكلاسيكية للدفاع عن حرية التجارة الخارجية لتبين أن قوة الدولة لا تكمن في ما تحتويه من معادن نفيسة وفقط، وإنما القوة أساسا تكمن فيما تتوفر عليه من موارد اقتصادية حقيقية (عابد، 1999، صفحة 29)، وأن حرية التبادل التجاري هي الطريقة المثلى لزيادة ثروة الدولة، ولعل من أبرز رواد هذه النظرية نجد الاقتصادي الشهير رائد الفكر التقليدي **'آدام سميث'** ونظريته الموسومة "بالتكاليف المطلقة وتقسيم العمل"، **'دافيد ريكاردو'** و"نظرية الميزة النسبية"، **'جون ستيوارت ميل'** و"نظرية القيم الدولية للعمل"، إذ تمثل أفكار 'سميث' والتي تعرض إليها في كتابه الموسوم بـ "ثروة الأمم" والذي أصدره سنة 1776 اللبنة الأولى التي ساهمت في بناء صرح النظرية الكلاسيكية، حيث يوضح في مستهل كتابه وتحديدا في محاولاته لتفسير قيام التبادل التجاري الدولي وكذا تفسيرا لعملية النمو الاقتصادي بأنه لا أهمية في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فهو يؤمن بوجود يد خفية تسعى إلى تحقيق التوازن التلقائي بين أسعار عوامل الإنتاج.

وبذلك فإن 'سميث' يرى بأن التبادل الدولي يقوم على أساس التخصص وتقسيم العمل (**Division of Labor**) بين الدول وفقا للمزايا المطلقة التي تضمن مكاسب أطراف التبادل، حيث ترتكز نظريته في النمو الاقتصادي على ثلاث عناصر هامة ورئيسية والتي تتمثل في كل من تراكم رأس المال، السكان وزيادة إنتاجية العمل، كما يرى 'سميث' أن تقسيم العمل هو النقطة المفصلية لنموذجه التنموي، رغم أنها نقطة مسبوقة بشروط ضرورية أهمها توفر القدر الملائم من الادخار الذي يسمح بتوسع رأس المال تلقائيا من جهة، وإلى نمو حجم السوق من جهة أخرى وباعتبار أن التجارة الخارجية أحد أهم الوسائل الداعمة لنمو الأسواق فقد ألح 'سميث' على ضرورة تحرير التجارة والابتعاد عن تقييدها، فحسبه إن الدول التي تقوم بينها التجارة الحرة ستستفيد من مكسب تصريف فوائض إنتاجها، الأمر الذي يرفع من معدلات الإنتاج لمجابهة الطلب في الأسواق الخارجية والتي هي أساس توسع للأسواق المحلية، وإذا ما حصل هذا التوسع فإن تقسيم العمل سيحصل تلقائيا، إلى أن تصل الصناعة حسبه إلى الأحجام المثلى ومستوى التوظيف التام.

وعليه فإن 'سميث' يؤكد أن تحرير التجارة الخارجية هي من الأساليب الداعمة لرفع الإنتاجية والتي هي أساس تحسن مستوى الدخل القومي والذي يعد مصدرا أساسيا لنمو حجم المدخرات القومية من جهة وسببا رئيسا في زيادة عدد السكان من جهة أخرى، وإن نمو هذين العاملين أي السكان والادخار سيعمل على توسيع حجم الأسواق أكثر فأكثر، حيث قد ينجم عن ذلك تحسن فنون الإنتاج وتعميق التخصص في العمل، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

لكن بالرغم من هذا التحليل إلاّ أن قصوره عجل في ظهور أفكار 'دافيد ريكاردو' أين تمكن من تفسير قيام التبادل التجاري الدولي على أساس الاختلاف في التكاليف النسبية وليس التكاليف المطلقة، وأن الميزة النسبية هي الأساس في قيام التخصص الدولي في الإنتاج، هذا وذهب 'ريكاردو' أيضا إلى أن التجارة الحرة تساعد على التراكم الرأسمالي الذي يؤدي إلى زيادة الربح.

مما سلف ذكره يتبين أن 'دافيد ريكاردو' وعلى خلاف 'سميث' ركز على الجانب الإيجابي للتجارة الخارجية من جانب العرض كمحدد أساسي لعملية النمو، حيث تؤكد نظريته للنمو أن القطاع الزراعي هو الحجر الأساس في تنمية الدخل القومي مما جعل الاهتمام بالريع العقاري يزداد أكثر فأكثر، كما يشيد إلى أن قيام التجارة الخارجية يصبح مفيدا ونافعا بناءا على الآثار الإيجابية الناتجة عن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بوفرة نسبية.

صقل 'دافيد ريكاردو' النظرة الثاقبة لـ 'سميث' وعمل على تحليلها بطريقة موضوعية أكثر، حيث بين أن زيادة السكان سينجم عنه الزيادة في الطلب على المواد الغذائية وبذلك سيضطر الرأسماليون إلى استخدام الأراضي الخصبة كافة ومن ثم التوسع نحو الأراضي الأقل خصوبة والذي

يساهم هو الآخر في ارتفاع الطلب على العمل مما يساهم في توسيع حجم الأجور والرفع من مستواها، كما أن زيادة الطلب على المنتجات هو مؤشر يبين ارتفاع مستوى الاستهلاك ومن ثم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي باعتبار أن الاستهلاك هو أحد محركاته.

هذا وقد استطاعت نظرية الميزة النسبية أن تدافع عن التخصص والتقسيم الدولي للعمل كما تمكنت أيضا من تغطية العيوب والنقائص التي عرفتها نظرية الميزة المطلقة إلا أنها لم تسلم النقد هي الأخرى، فالنظرية مبسطة أكثر مما يجب، حيث تبدو غريبة عن الواقع، لأنها غفلت عن إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول خاصة رأس المال، كما افترضت وجود سلعتين ودولتين فقط وهذا غير مطابق للواقع، بالإضافة إلى أنها تغفل دور الطلب في تحديد الأسعار وركزت فقط على القيمة في العمل، بل أكثر من ذلك كانت نظرية 'ريكاردو' قاصرة عن تحديد معدلات التبادل الدولي الفعلي، حيث أنها لم تحدد شروط التبادل الدولي، وعليه جاءت نظرية القيم الدولية لتحاول توضيح القيم والمعدلات التي تضمن مصالح الدولتين من التبادل التجاري، إذ تنسب نظرية القيم الدولية للاقتصادي 'جون ستيوارت ميل'، والتي من خلالها حاول الإجابة عن السؤال التالي: كيف يتم تحديد معدل التبادل الدولي؟

قام 'مل' من خلال نظريته تفسير النسب التي يتم على أساسها التبادل، حيث يرى أن الكسب أو النفع من التبادل التجاري الدولي يتوقف على عاملين أساسيين هما الطلب المتبادل في كلا البلدين، إضافة إلى مرونة هذا الطلب، ويؤكد أن للتجارة الخارجية منافع وآثار اجتماعية إلى جانب الآثار الاقتصادية، والتي يرى أنها مكاسب ديناميكية، حيث تنشأ بمجرد تحرير التجارة الخارجية الأمر الذي يولد الاحتكاك بين أفراد الدول الأقل نموا مع أفراد الدول المتقدمة ما يساعد في نقل عوامل التقدم ومن الآثار الاجتماعية الإيجابية، فمن وجهة نظره فان الآثار الديناميكية للتجارة الخارجية هي بمثابة ثورة صناعية من حيث دورها البارز في عملية النمو.

وعليه، فإن التحليل الكلاسيكي يرجع الأهمية في قيام التبادل التجاري بين الدول إلى ضرورة التخصص والتقسيم الدولي للعمل، فالنمو الاقتصادي داخل أي دولة يتأثر بتيارات التبادل التجاري (صادرات- واردات) القائم بينها وبين العالم الخارجي، حيث أجمعت أفكار التيار الكلاسيكي على ضرورة تحرير التجارة الخارجية من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبيا.

3.2. موقف الفكر النيوكلاسيكي من العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

إنّ من أبرز المواقف التي يمكن رصدها من خلال إسهامات التيار الفكري النيوكلاسيكي هي موقف كل من السويديين **'هيكشر وأولين'** اللذان استطاعا أن يفسرا سبب اختلاف التكاليف النسبية بين الدول في سياق طرحهما لنظريتهما الموسومة بنظرية "**التوافر النسبي لعوامل الإنتاج**"، كما أن موقفهما من تحرير التجارة الخارجية كان واضحا ومساندا للموقف الكلاسيكي، حيث أكدت النظرية بأن تحرير التجارة الدولية هو الذي يسمح بتعظيم الإنتاج الفردي والعالمي، عن طريق توسيع الأسواق

المحلية للدول المتكاملة والمنفتحة على بعضها البعض، وبذلك تزداد معدلات الناتج الداخلي الإجمالي بسبب ارتفاع حجم الإنتاج بالنسبة للقطاعات الإنتاجية**(Jhon, 1967, p. 94)** .

فحسب المدرسة النيوكلاسكية إن عملية التنمية هي عملية تراكم رأسمالي، إذ أن قيام التجارة الخارجية وفقا لمبدأ الحرية الاقتصادية سيؤدي إلى زيادة الدخول والمدخرات ومن ثم تحقيق تراكم رأسمالي أكبر، الذي يؤدي إلى نمو أكبر في الدخل مقارنة بالنمو الذي كان يمكن أن يتحقق بدون هذا النمط من التجارة.

لكن بالرغم من أهمية هذا الطرح إلاّ أنه لم يسلم من الانتقادات، إذ يمكن القول وبشكل رئيسي أن إغفالها للاختلاف النوعي في عناصر الإنتاج كان من الهفوات التي لا يمكن تجاوزها، فالاختلاف النوعي طبعا يعتبر ذو أهمية كبيرة في تحديد التكاليف النسبية لكل بلد من البلدان المنتجة لهذه السلعة، كما أهملت النظرية كذلك المسار التاريخي لعملية التخصص وتقسيم العمل (خلف، 2004، صفحة 69) .

4.2. المقاربات النظرية الحديثة التي فسرت العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

على غرار التحاليل الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، فقد ظهرت إسهامات فكرية معاصرة اهتمت هي الأخرى بتسليط الضوء على التأثير الذي تمارسه سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، حيث تميزت هذه التحاليل بالموضوعية في الطرح باعتبارها أخذت بعامل الزمن في التحليل، كما أنها أشادت بأهمية التقدم التكنولوجي والمعرفي في التأثير على حجم واتجاه المبادلات التجارية، إلاّ أن هذه المقاربات النظرية منها من اهتم فقط بأداء الاقتصاديات المتقدمة ومنها من كان مسلطا تحليله اتجاه تأثر الاقتصاديات النامية بسياسة الانفتاح التجاري، وعليه سنحاول توضيح بعض من تلك المواقف المختلفة كل على حدا.

1.4.2. النظريات الحديثة المساندة لتحرير التجارة الخارجية

يعتبر نموذج '**كندلبرجر**' من النماذج الحديثة التي اهتمت بتفسير مكانة الانفتاح التجاري بالنسبة للنمو الاقتصادي، وهي من التحاليل التي تعتمد على فرضية التجارة محرك للنمو، حيث يرى '**كندلبرجر**' أن التجارة الحرة هي وسيلة يمكن أن تعتمد عليها الدول للانتقال إلى مرحلة الإقلاع الاقتصادي، وقد يكون ذلك من خلال الاعتماد على قطاع الصادرات كقطاع رائد يقود التنمية الاقتصادية، هذا ويشيد **'كندلبرجر'** أنّ نمو قطاع الصادرات يؤدي إلى نمو الاقتصاد الوطني بكامله وذلك بسبب الروابط التي ينسجها سواء من الأمام أو من الخلف مع القطاعات الأخرى، ويؤكد هذا النموذج أن قطاع التصدير ينمو بمعدل أعلى من باقي القطاعات وبالتالي يؤثر على حجم الإنتاجية المحلية بالإيجاب لترتفع معدلات النمو الاقتصادي، هذا ويشير **'ريبزنسكي'** من خلال نظريته كذلك أن

سياسة الانفتاح التجاري هي من العوامل الأساسية التي تدعم التوازن الاقتصادي، حيث كان يرى بأن التجارة الحرة تسمح بتدفق عنصري رأس المال والعمالة (عوامل الإنتاج) بين الدول، إذ أنّ المهارات والفنيات وظروف الاستثمار هي الفارق الذي يمنح الدول ضمان مصلحتها من التبادل الحر، فاليوم كل الدول النامية المنفتحة تجاريا يمكنها الحصول على عنصر رأس المال، وكذا الخبرة في الاستثمار، عن طريق تدفق رأس المال الأجنبي شريطة أن تكون هناك بيئة مستقطبة وجذابة له، وبالتالي هو يثني على ضرورة تحرير التجارة الخارجية لبلوغ النمو المستدام، كما توجد إسهامات أخرى أكدت نفس الفرضية مثل نموذج 'ثيروال' و'هيكس'، 'هاري جونسن'، 'ديكست ونورمان'، 'بول كروغمان –كالفن لانكستير'، 'ستيغلتز' وغيرهم.

2.4.2. المقاربات النظرية الحديثة التي فسرت العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول النامية

إنّ تبني سياسة الانفتاح التجاري في الكثير من الاقتصاديات النامية لم يؤدي إلى نفس النتائج التي توصلت إليها الاقتصاديات المتقدمة والتي قدمتها النظرية الحديثة المساندة لتحرير التجارة الدولية، الأمر الذي دفع بالعديد من الاقتصاديين لأن يسيلوا بعض من الحبر في تسليط الضوء على أثر تلك السياسة التجارية على الأداء الاقتصادي في الدول النامية، ولعل ما قدمه '**راوول بريبيش**' في نظريته الموسومة بـ "**تدهور معدلات التبادل**" كان تفسيرا واقعيا يعكس طبيعة التبادل بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث أكد بأن سياسة الانفتاح التجاري تسمح للدول المتقدمة بتحويل منافع التقدم التكنولوجي من الدول النامية اتجاهها، إذ يرى بأن السلع التي تنتجها الدول النامية والمتمثلة في المنتجات الزراعية والمواد الأولية بقيت أسعارها متدهورة ومنخفضة بينما ارتفعت أسعار السلع الصناعية التي تستوردها من الدول المتقدمة (السلع النهائية والرأسمالية)، ومن المفروض أن يكون العكس نظرا لارتفاع إنتاجية عنصر العمل بفعل التقدم التقني الذي من المفروض أن يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصنعة، هذا وتوجد إسهامات أخرى تعود إلى كل من '**إيمانويل**' و '**باغواتي**' وغيرهما في هذا السياق والتي تؤكد دائما بأن الانفتاح التجاري على الأسواق الدولية من طرف الاقتصاديات النامية سيزيدها تبعية إن لم تكن قادرة على توفير الشروط والمتطلبات الأساسية التي تفتح أمامها القدرة على الاستفادة من مزايا هذا الانفتاح التجاري، فحسب 'رودرك وكرافيس' فإن سياسة الانفتاح التجاري تعتبر وسيلة لتحقيق النمو وليس هدفا لذلك، إذ يبقى من الضروري التأسيس لقواعد إنتاجية صلبة داخل هذه الاقتصاديات النامية، كما لابد أن يسبق النمو الانفتاح التجاري.

3. دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائري

تشير أغلب الدراسات التجريبية التي تناولت بالتحليل علاقة تحرير التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين، وعليه سنحاول التطرق إلى إمكانية قياس هذه العلاقة من خلال تقدير نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على معامل تحرير التجارة الخارجية كمتغير مستقل، وذلك بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية خلال الفترة 1980-2017، من خلال الاعتماد على أسلوب القياس الفني.

1.3. توصيف النموذج

تعتمد غالب الدراسات التي تحاول تفسير عملية النمو الاقتصادي وفق نماذج قياسية على الصيغة الرياضية لـ 'كوب دوغلاس' كما يلي:

$$Y = A.L^{\alpha}.K^{\beta} \quad \dots (1)$$

حيث:

Y: حجم الناتج (مؤشر النمو الاقتصادي)؛

A: يشير إلى معامل الإنتاجية؛

L:حجم العمالة؛

K: حجم رأس المال؛

α،β يمثلان على التوالي كل من مرونة عنصر العمل وعنصر رأس المال.

وفي هذا السياق ارتأينا الاعتماد على الصيغة السالف ذكرها مع إضافة متغيرة معامل الانفتاح التجاري رغبة منا في إيجاد نموذج قياسي يبرز العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، ليصبح النموذج كما يلي:

حيث:

OPEN: هو معامل الانفتاح التجاري؛

γ: هي مرونة معامل الانفتاح التجاري.

هذا وحاولنا من خلال دراستنا التجريبية تضمين بعض المتغيرات التفسيرية والتي رشحتها الكثير من الدراسات التجريبية السابقة والتي سلطت الضوء على دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو

الاقتصادي خاصة في الدول النامية، وبما أن دراستنا قد تعلقت في حدودها المكانية بإحدى أهم الاقتصاديات النامية في شمال إفريقيا والمتمثل في الاقتصاد الجزائري سنعتمد على تلك المتغيرات والمتمثلة في كل من معدل التضخم الاقتصادي والذي له تأثير مباشر على حجم التجارة الخارجية وقدرة البلد للاستفادة من مزايا التحرير التجاري، كذلك تم تضمين متغيرة الإنفاق الحكومي والذي له تأثير على حجم السوق الداخلية خاصة من خلال تأثيره على عامل الإستهلاك والذي يعتبر محرك أساسي لكل من النمو الاقتصادي وحجم التجارة الخارجية، كما تجدر الإشارة أيضا أن عملية إدراج متغيرات التحكم في النماذج القياسية لها دور في تحسين جودة هذه النماذج، لذا ارتأينا الاعتماد على مثل هذه المتغيرات والتي تتوافق مع نموذج دراستنا، وذلك بإضافة متغيرتي النفقات العمومية ومعدل التضخم كما يلي:

$$Y_t = A.L_t^{\alpha}.K_t^{\beta}.OPEN_t^{\gamma}.GS_t^{\theta}.INF_t^{\omega} \dots (3)$$

حيث:

GS: حجم الإنفاق الحكومي؛

INF: معدل التضخم؛

θ: مرونة حجم النفقات الحكومية؛

ω: مرونة معدل التضخم.

يعتبر النموذج رقم (3) نموذج غير خطي، وعليه يجب إدخال اللوغاريتم لتحويله إلى الصيغة الخطية من أجل تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وعليه يصبح النموذج من الشكل:

$$logY_t = logA + \alpha\, log(L)_t + \beta\, log(K)_t + \gamma\, log\,(OPEN)_t + \theta\, log(GS)_t + \omega\, log(INF)_t \dots (4)$$

ونقوم هنا بإدراج حد الخطأ إلى المعادلة رقم (4) فيصبح النموذج المراد تقديره من الشكل:

$$log\,Y_t = logA + \alpha\, log(L)_t + \beta\, log(K)_t + \gamma\, log\,(OPEN)_t + \theta\, log(GS)_t + \omega\, log(INF)_t + \varepsilon_t \dots (5)$$

وفي هذا السياق ولتقدير النموذج المقترح سنعتمد على البيانات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية المذكورة كما يلي:

Y: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالعملة الملحية للفترة 1980-2017 (مؤشر النمو الاقتصادي)؛

K: التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر بالعملة المحلية خلال الفترة 1980-2017؛

L: حجم العمالة في الجزائر للفترة 1980-2017؛

OPEN: معامل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر بالعملة المحلية للفترة 1980-2017؛

GS: حجم النفقات الحكومية بالعملة الملحية للفترة 1980-2017؛

INF: معدل التضخم في الجزائر للفترة 1980-2017.

ولتبسيط النموذج رقم (05) نضع:

$$y_t = logY_t\ ,c = logA\ ,l_t = log(L)_t, \qquad k_t = log(K)_t,$$
$$open_t = log\ (OPEN)_t, \qquad gs_t = log(GS)_t,$$
$$inf_t = log(INF)_t$$

وعليه يصبح النموذج كما يلي:

$$y_t = \ c + \alpha.l_t + \beta.k_t + \gamma.open_t + \theta.gs_t + \omega.inf_t + \varepsilon_t \ \ldots (6)$$

2.3. تقدير النموذج

بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية السنوية الممثلة لكل متغيرات النموذج وبالاستعانة ببرنامج Eviews 09 تم التوصل إلى نتائج التقدير التالية:

الجدول 01: نتائج تقدير النموذج رقم 06.

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 01/28/19 Time: 12:45
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-17.70439	1.027935	-17.22327	0.0000
L	0.833436	0.123516	6.747609	0.0000
K	0.341254	0.110338	3.092815	0.0045
OPEN	0.216283	0.086641	2.496307	0.0187
GS	0.245747	0.111077	2.212392	0.0353
INF	-0.067175	0.014471	-4.642010	0.0001

R-squared	0.997518	Mean dependent var	11.06840
Adjusted R-squared	0.997075	S.D. dependent var	1.328193
S.E. of regression	0.071838	Akaike info criterion	-2.270018
Sum squared resid	0.144500	Schwarz criterion	-2.000661
Log likelihood	44.59031	Hannan-Quinn criter.	-2.178160
F-statistic	2250.492	Durbin-Watson stat	1.480983
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الصادرة عن مجموعة البنك الدولي وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 09

إذن من خلال مخرجات برنامج Eviews يمكننا كتابة النموذج القياسي الذي يوضح علاقة معدل الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي كما يلي:

$$Y_t = -17.70 + 0.83\, l_t + 0.34\, k_t + 0.21\, Open_t + 0.24\, gs_t - 0.06\, inf_t$$

t-statistic (-17.22) (6.74) (3.09) (2.49) (2.21) (-4.64)

F-statistic = 2250.49 R^2**=0.99** **DW=1.48** **OBS= 37**

حيث:

الأرقام ما بين قوسين تمثل إحصائية t- statistique (إحصائية ستيودنت المحسوبة)؛

R^2: معامل التحديد؛

DW: إحصائية دربين واتسون.

3.3. تقييم نتائج النموذج

سنحاول من خلال نتائج التقدير تفسير وتقييم النتائج التي تم التوصل إليها، فقبل أن نعتمد على مخرجات التقدير في تحديد العلاقة بين المتغيرات التفسيرية في النموذج والمتغير التابع سنحاول اختبار جودة النموذج، ثم نمر إلى التحليل الاقتصادي إذا ما ثبت أن النموذج ذو جودة إحصائية.

1.3.3. التقييم الإحصائي لنتائج التقدير

تشير قيمة معامل التحديد إلى القوة التفسيرية لهذا النموذج، حيث أن التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 99 %، وهو ما يؤكد على جودة النموذج، إضافة إلى ذلك وبالاعتماد على اختبار الفرضيات لـ 'فيشر' فإنه يمكن قبول النموذج بشكل عام نظرا لأن قيمة 'فيشر' المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% (لأن قيم الاحتمال أقل من 0.05).

وفي ذات السياق وبالاستناد إلى اختبار الفرضيات لـ 'ستيودنت' نشير إلى أن جميع معلمات النموذج مقبولة من الناحية الإحصائية، ذلك لأن قيمة إحصائية 'ستيودنت' المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة بالنسبة لجميع المعلمات عند مستوى معنوية 5% (لأن قيمة الاحتمال لكل إحصائية معلمة أقل من 0.05).

كما تشير إحصائية 'دربين واتسون' المحسوبة (DW=1.48) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ذلك لأن القيمة المحسوبة تقع في منطقة الشك

$$(d1 = 1.15 \leq DW \leq d2 = 1.81).$$

وعليه فإن جل المؤشرات الإحصائية تشير إلى أن النموذج القياسي المعتمد عليه في دراستنا التجريبية والذي حاولنا من خلاله توضيح طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ذو جودة إحصائية عالية.

2.3.3. التحليل الاقتصادي لنتائج التقدير

تشير إشارات المعلمات المكونة للنموذج المقدر إلى أنه يمكن قبوله اقتصاديا، حيث أن أغلب النظريات الاقتصادية تؤكد على وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي من جهة، وكل من حجم العمالة ورأس المال ومعدل الانفتاح التجاري وكذا النفقات العمومية من جهة أخرى، وهذا ما يتوافق مع النموذج المقدر ضمن دراستنا.

من خلال النموذج المقدر نلاحظ أن الزيادة الحاصلة في معامل الانفتاح التجاري *open* بنسبة 1% ستؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.21% ،مع ثبات العوامل الأخرى، الأمر الذي يفسر أثر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة الدراسة فقد تبين أن إزالة الحواجز الجمركية وتسهيل عمليات التدفق التجاري الدولي بين الجزائر والعالم الخارجي من شأنه أن يحرك معدل النمو الاقتصادي بالإيجاب حيث بلغت نسبة التغير 0.21%.

كما تشير نتائج الجدول أعلاه أن عنصر العمالة l هو المتغير الأكثر تأثيرا في معدل النمو الاقتصادي بالمقارنة مع بقية المتغيرات، إذ أنه بمجرد ارتفاع حجم العمالة بنسبة 1% سيؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.83%، وهذا ما يتوافق مع طبيعة موارد الجزائر باعتبارها من الدول التي لها ميزة نسبية في عنصر العمل أكثر منه من عنصر رأس المال، كما يؤدي ارتفاع عنصر رأس المال ***k*** بنسبة 1% إلى ارتفاع معدا النمو الاقتصادي بنسبة 0.34 %.

أما القيمة السالبة للثابت (C= -17.70) تشير إلى ضعف إنتاجية عنصر العمل باعتبار أن مرونة عنصر العمل أكبر من مرونة عنصر رأس المال في الجزائر، فمردودية العامل الجزائري اليوم هي ضعيفة جدا بالمقارنة مع بعض الدول النامية، مع العلم أن قيمة A هي موجبة وأقل من الواحد.

إضافة إلى ذلك فإن الإشارة السالبة لمتغيرة التضخم *inf* (0.06-) تعني أن علاقة بين النمو الاقتصادي و حجم التضخم هي علاقة عكسية، بحيث أن انخفاض معدل التضخم بنسبة 1% سيؤدي ذلك إلى ارتفاع النمو بنسبة 0.06 %.

كما وتجدر الإشارة إلى أن المتغيرة *GS* التي تمثل حجم الإنفاق العام تؤثر هي الأخرى في معدل النمو الاقتصادي، حيث أن ارتفاع معدل الإنفاق العام بنسبة 1 % سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.24 %.

أخيرا ومن خلال نتائج التقدير وقراءتها منه الناحية الاقتصادية يمكن تأكيد صحة فرضية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة طبعا (1980-2017)، إذ تعتبر العلاقة إيجابية.

4. خاتمة:

تشير النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة إلى أن ارتفاع درجة الانفتاح التجاري من شأنها أن تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، كما أن هذه الزيادة في الانفتاح تعمل على دعم حركية التدفقات الحقيقية بين الجزائر والعالم الخارجي، لأن الانفتاح التجاري يعمل على دعم الطلب المستمر على الصادرات والذي ينعكس على معدلات النمو الاقتصادي بالإيجاب كما عبّر عنه 'آلبرت هيرشمان' بالنمو المحفز عن طريق الصادرات (Export-propelled growth)، أما الجانب الآخر من عمليات التدفق نحو الداخل من واردات حقيقية يجب أن تعمل الجزائر في ضبط طبيعة هذه الواردات وأن تنوع بين المنتجات الوسيطية والاستثمارية الداخلة في عملية تحريك الآلة الإنتاجية، فاليوم أصبح من الضروري ضبط سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، باعتبار أن قطاع التجارة الخارجية من أهم محركات النمو الاقتصادي في دول العالم، فمسألة تحرير التجارة الخارجية تتطلب يقظة اقتصادية ورشاده في التسيير، فمن غير المعقول أن نزيل كل الحواجز الجمركية أمام السلع التي تجعل من بلدنا سوقا استهلاكيا رائجا للمنتجات الأجنبية، وعليه سنحاول تقديم بعض من الاقتراحات التي نتجت عن موضوع بحثنا كما يلي:

- السعي نحو تنظيم عمليات التبادل التجاري الدولي من خلال ضبط سياسة التجارة الخارجية بالشكل الذي تتماشى فيه مع الوضع الاقتصادي للبلد.
- العمل على وضع نموذج نمو اقتصادي متوازن يأخذ بعين الاعتبار كل الإمكانيات المتاحة على مستوى الاقتصاد الوطني خاصة على مستوى قطاع الزراعة، الصناعة والمضي نحو رقمنة إدارة هذه القطاعات لتسهيل عملية التنسيق بين قراراتها المركزية.
- الاجتهاد في التحرر من تبعية الاقتصاد الجزائري لمادة الذهب الأسود، ومحاولة ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من أجل تعزيز مواردنا المالية من العملة الصعبة في كل الظروف.
- العمل على استكمال الإصلاحات وتسهيل قنوات التجارة الخارجية من خلال وضع إستراتيجية وطنية لدعم المصدرين وتفعيل الآلة الإنتاجية المحلية.
- السعي نحو تنظيم الأسواق المحلية ومحاولة وضع قوانين جد صارمة لقمع التعامل في الأسواق الموازية من أجل إعطاء دفع للمنتجات الوطنية على الامتداد العالمي.
- فتح المجال أمام كل المستثمرين سواء كانوا أجانب أو محليين، واستبعاد التعامل التميزي بين ما هو عمومي وخاص فتبقى في الأخير هذه المؤسسات وطنية.

- مراجعة قانون الاستثمار في الجزائر والعمل على جعل بيئة الأعمال أكثر جاذبية بالمقارنة مع الدول المجاورة، من أجل استيراد التكنولوجية الحديثة ومحاولة استخدامها في خلق الثروة.

6. قائمة المراجع:

❖ **قائمة المراجع باللغة العربية:**

- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999.
- سيد محمد عابد، **التجارة الدولية**، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999.
- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004.

❖ **قائمة المراجع باللغة الأجنبية:**

- Sébastian EDWARDS, **Trade Liberalization and Growth Developing Countries**, LONDON, Journal of Economic Literature, 1993.
- Régis Bénichi, Marc Noushi, **La Croissance aux XIX° et XX° Siècles**, Paris, Edition Ellipses Marketing, 1990.
- Pincus .J, **Trade, Aid and development, The Rich and Poor Nations**, New York, McGraw-Hill for The Council on Foreign Relations, 1967.